نموذج مقترح لتصنيف المناطق الاقتصادية الخاصة وفقاً لمؤشرات الحوكمة والتنافسية

م/ مهجة صلاح عبد الله
مهندسة دراسات معمارية
وزارة الإسكان والمرافق
والمجتمعات العمرانية

أ.د/ نهى أحمد نبيل
أستاذ التخطيط العمراني بقسم العمارة
كلية الهندسة بالمطرية
جامعة حلون

أ.م.د/ محمد أحمد رياض
أستاذ التخطيط العمراني بقسم العمارة
كلية الهندسة بالمطرية
جامعة حلون

الملخص:

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) بأنماطها المختلفة شريان حيويّ للاقتصاد، فهي أحد الأنماط الاستثمارية المتميزة التي تعزز من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، لذا يناقش البحث قضية الخلط في تصنيف أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة، حتى أن الخبراء القائمين على التخطيط وعلى المناطق الاقتصادية الخاصة لديهم خلط في تصنيف تلك الأنماط، ويعد هذا الخلط هو نتيجة لتطور تلك الأنماط عبر الزمان والمكان. ولذلك يهدف البحث إلى التوصل **"النموذج مقترح لتصنيف أنماط (أنواع) المناطق الاقتصادية الخاصة وفقاً لمؤشرات الحوكمة والتنافسية".**

وكذلك يتناول البحث مفاهيم المناطق الاقتصادية الخاصة والحوكمة والتنافسية بالإضافة إلى عرض أهمية وأهداف حوكمة المناطق الاقتصادية الخاصة و(أنواع SEZs) ومقومات نجاحها، مع عرض جهات قياس مؤشرات الحوكمة والتنافسية والذي تم التوصل منه إلى المؤشرات المقترحة، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى النموذج المقترح لتصنيف تلك الأنماط باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS**، وقد تم استنتاج نسب مساهمة مؤشرات الحوكمة والتنافسية في تحديد أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة SEZs من خلال تحليل جداول الاقتران المزدوج Crosstabs.

الكلمات الدلالية: الحوكمة، المناطق الاقتصادية الخاصة، التنافسية، المؤشرات.

Abstract:

The Special Economic Zones (SEZs), including their various types, are considered as an economic vital artery, as they are one of the distinguished investment patterns used to attract the Foreign Direct Investment (FDI). Therefore, the current research discusses the confusion when classifying the patterns of special economic zones, so that experts in charge of planning and economic zones have plans to classify these patterns. This confusion is the result of the evolution of these patterns through time and space. Thus, the research aims to present a "**proposed model for classifying patterns (types) of SEZs according to the indicators of governance and competitiveness**".

This research also deals with the concepts of SEZs, governance and competitiveness. It touches also on the importance, objectives, governance, types and success factors of SEZs, in addition to indicating the bodies responsible for measuring governance and competitiveness indicators, from which the proposed indicators were reached. Subsequently, the proposed model to classify these patterns has been reached using the SPSS program. In addition, the contribution rates of governance and competitiveness indicators used to determine the patterns of SEZs have been deduced by analyzing crosstabs.

Key words: Governance, Special economic zones, Competitiveness, Indicators.

1- المقدمة: -

تلجأ العديد من دول العالم إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة (SEZs) كأداة سياسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والتحول الاقتصادي، ويمثل الهدف الرئيسي من حوكمة المناطق الاقتصادية الخاصة هو تصحيح المسار الاقتصادي[10]، حيث كشفت جائحة (COVID-19) عن ضعف وقصور الحوكمة في أنظمة العديد من دول العالم، مما ساهم في غياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، ومن هنا برزت الحاجة إلى إدراج فكر الحوكمة الرشيدة داخل جميع مؤسسات الدولة وخاصة المناطق الاقتصادية الخاصة.

أصبحت SEZs تشكل محورا من اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في العديد من دول العالم، حيث سعت دول العالم إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة حجم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المتطورة. كما أصبحت تعمل المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل أساسي كبيئات اقتصادية تنافسية.

يوضح تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد عام 2019 بأن هناك تزايد في أعداد المناطق الاقتصادية الخاصة حيث بلغت 5400 منطقة اقتصادية خاصة موجودة في 147 دولة عام 2019، مقارنة بعام 2008 حيث بلغ عدد المناطق حوالي 4000 منطقة في 135 دولة. بالإضافة على ارتفاع عدد العمالة في المناطق الاقتصادية الخاصة خلال 20 سنة من 22.5 مليون في عام 1997 إلى أكثر من 70 مليون وظيفة عالمياً عام 2019[11].

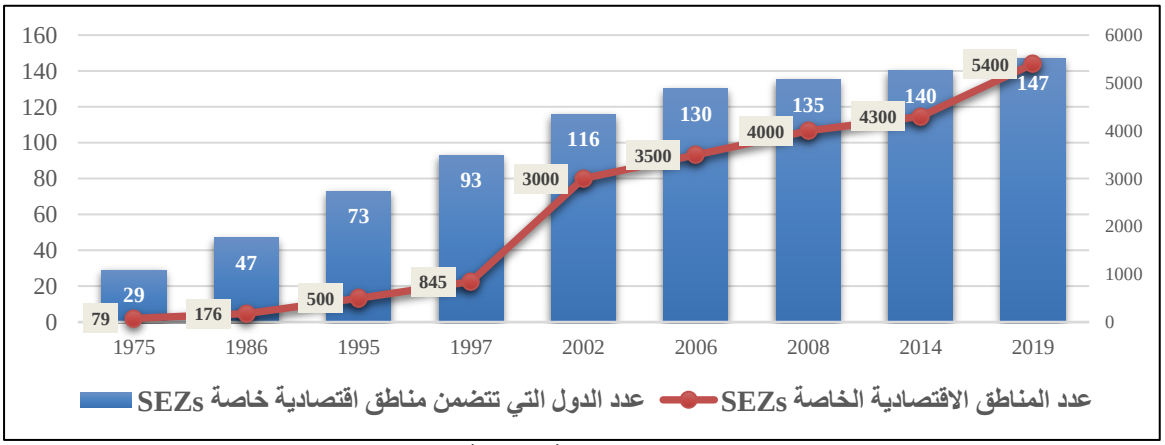

شكل رقم (1) مراحل التطور التاريخي للمناطق الاقتصادية الخاصة (عدد الدول وعدد المناطق) 1975-2019
المصدر: الباحثة

2- مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) والحوكمة والتنافسية: -

2-1 مفهوم المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs):

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة بأنواعها المختلفة آلية فعالة تُستخدم في جميع أنحاء العالم لجذب الاستثمارات المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية (FDI) [1]. وطبقا لتعدد أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة SEZs حول العالم لا يوجد تعريف موحد لها.

- **عرف البنك الدولي سنة 2008 SEZs** [12] **بأنها:** " مناطق جغرافية محددة تقع داخل حدود الدولة ولها نظام إدارة معين، وقوانين خاصة تختلف عن تلك السائدة في باقي أنحاء الدولة، وهذه القوانين تتعامل أساسا مع الاستثمار والتجارة الدولية والجمارك والضرائب، حيث يتم إعطاء المنطقة بيئة أعمال أكثر ليبرالية من منظور السياسة وأكثر فاعلية من الناحية الإدارية وتتميز بإجراءات مبسطة ".
- **عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) سنة 2015 SEZs** [13] **بأنها:** " مناطق ذات مجمعات صناعية صممت بشكل خاص لأهداف استراتيجية، وقد تم إعدادها من أجل تشجيع الشركات المحلية والأجنبية على دخول هذه المناطق للقيام بمجموعة من أنشطة الأعمال business activities، تستهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز القدرة التنافسية للنشاط الموجه نحو التصدير ".
- **عرف Aggarwal سنة 2019 SEZs** [14] **بأنها:** " جزء من أراضي الدولة تقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق دولي، تختلف فيها قواعد ممارسة الأعمال التجارية عن الاقتصاد العام، ويرتبط إنشاؤها بتطورات البنية التحتية (كالطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات)، مع تقديم مجموعة من الحوافز المالية والجمركية، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بهدف تحفيز التحول الاقتصادي ".

2-2 مفهوم الحوكمة الرشيدة والتنافسية:

تعددت المفاهيم المتعلقة بالحوكمة والتنافسية ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه، فالحوكمة كلمة معبرة لكلمة Governance، حيث يسعى مفهوم الحوكمة على مشاركة (الدولة، الأفراد، القطاع الخاص) في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

- **عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** [15] **الحوكمة بأنها:** " ممارسة السلطة الاقتصادية والإدارية والسياسية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات فهي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة، وتتضمن الحوكمة الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة وهي الوسيلة التي يتم من خلالها تحديد الأهداف وتحقيقها وهي عبارة عن التشريعات والقوانين، والتي تعمل على تحقيق الأهداف بشكل مهني. لكي تضمن كفاءة وفعالية الأداء. بالإضافة إلى العدالة في توفير الخدمات الحكومية ".
- **عرف الكايد** [2] **الحوكمة عام 2003 بأنها:** " تفاعل الدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة والشفافية والمحاسبة والكفاءة وتحقيق العدالة وتطبيق القانون، لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في اتخاذ القرارات، حيث تساهم الحوكمة في جذب الكثير من المستثمرين، حيث تضمن لهم العمل بمصداقية وشفافية ".
- **عرف (Porter) عام 1990 التنافسية على إنها:** " قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات عالية ومستدامة للنمو الاقتصادي من خلال إمكانية تقييم تنافسية الدول ".
- **عرف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) World Economic Forum التنافسية على إنها:** " هي قُدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها وسياساتها ومؤسساتها، لرفع كفاءة الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال، وذلك من خلال عدّة محاور منها: ركائز مُحفّزة للاستثمار المحلي والعالمي، بنية تحتية وتقنية داعمة، اتفاقيات التجارة الدولية، سوق عمل مرن، مما يجعلها في مركز تنافسي متقدم " [3].

3- أهمية وأهداف حوكمة المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs): -

تساهم الحوكمة في تحسين القدرة التنافسية للمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق مؤشرات الحوكمة والتي تعد أحد أهم الركائز الرئيسية التي يضعها المستثمر في اعتباره عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار في الدولة المضيفة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمتمثلة في (مكافحة الفساد والاستقرار السياسي والاقتصادي وجودة التشريعات والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون)، حيث يعد الهدف الرئيسي من إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بأنواعها المتعددة هي **"المساهمة في تحويل القاعدة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق نمو مستدام حيث تساهم SEZs في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنافسية الاقتصادية"**. وذلك في سياق ما تتمتع به المناطق الاقتصادية الخاصة من مزايا وحوافز ولوائح وإعفاءات جمركية وضريبية خاصة. لذا فإن المناطق الاقتصادية الخاصة التي تطبق منظومة الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI عن تلك التي لا تطبق الحوكمة [4].

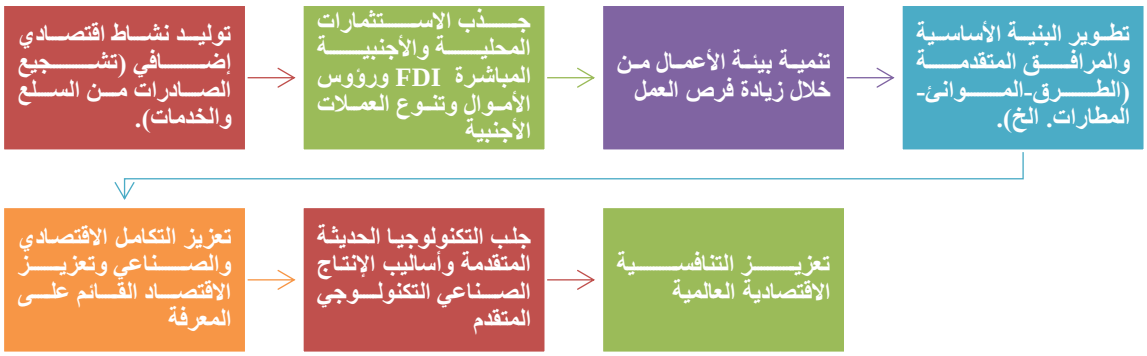

شكل رقم (2) أهداف إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)
المصدر: الباحثة

4- أنواع (أنماط) المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs): -

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) بأنماطها وأشكالها المختلفة نافذة على عالم التجارة والصناعة والاقتصاد حيث تساهم في دعم الاقتصاد الوطني، تتواجد المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) منذ حوالي ألفي عام، بأشكال ونماذج مختلفة كوسيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وجذب العمال، إن الاختلاف في أنواع (أنماط) المناطق الاقتصادية الخاصة SEZs ووظائفها هو نتيجة لتطورها عبر الزمان والمكان، حيث أخذت المناطق الاقتصادية الخاصة الأولى في الغالب شكل موانئ ومناطق حرة، إلى أن تطورت وأصبحت مناطق متخصصة ومناطق ابتكارية [16]، ويمكن توضيح أنماطها كالتالي:

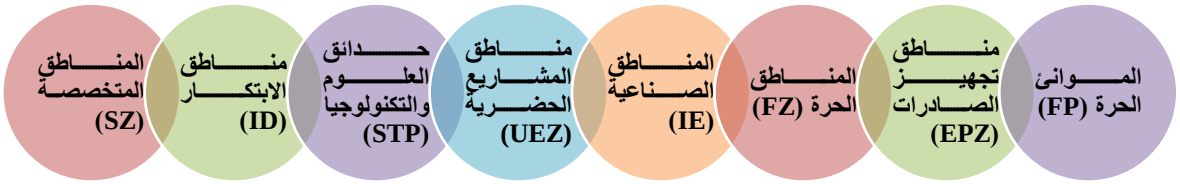

شكل رقم (3) أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة
المصدر: الباحثة

1-4 الموانئ الحرة Freeport's (FP): -

الموانئ الحرة هي أول نمط من أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة حيث أنشأت في القرن السابع عشر وتعرف الموانئ الحرة بأنها: **"منطقة محددة جغرافيًا تقع داخل بلد ما وتوجد داخل ميناء بحري أو ميناء جاف داخلي تم تحديدها كمنطقة معفاة من الضرائب، ويتم تشغيلها تحت إشراف هيئة الموانئ تتنوع الخدمات بالموانئ وتشمل العديد من الأنشطة التجارية المرتبطة بالسلع والخدمات مثل السفر والسياحة ومبيعات التجزئة، والنقل واللوجستيات ومنصات التجارة ويقوم الميناء بتفريغ البضائع وتخزينها وشحنها دون دفع الرسوم الجمركية"**. [17]

شكل رقم (4) ميناء زايد في الإمارات

تأسس ميناء زايد عام 1968 وهو أول الموانئ التجارية في إمارة أبو ظبي، يقع على مساحة 5.3 كيلومتر.

Source: /https://www.adports.ae/ar

وكان الهدف من إنشاء الموانئ الحرة Freeport's (FP) جذب أكبر قدر ممكن من التجارة الدولية، وتعد أشهر الموانئ الحرة عالمياً مثل (هونغ كونغ وسنغافورة ودبي).

2-4 المناطق الحرة Free Zones (FZs):-

المناطق الحرة والمعروفة أيضًا بالمناطق الحرة التجارية والمناطق الاقتصادية الحرة هي عبارة عن **"محاور تجارية دولية"** وتعرف بأنها **"منطقة جغرافية مسيجة تمثل جزء من أراضي الدولة تم تصميمها لتحفيز النشاط الاقتصادي وتسهيل الاستثمار الأجنبي، حيث يمكن استيراد البضائع أو تخزينها أو تصنيعها أو إعادة تصديرها بموجب لائحة جمركية محددة، تقدم المناطق الحرة العديد من الحوافز والمزايا للشركات التي تعمل ضمنها، مثل الإعفاء من الرسوم والضرائب والإجراءات الإدارية المبسطة تمتاز (FZ) بلوائح تجارية أكثر مرونة"**. وعادة ما تكون حول الموانئ البحرية والمطارات والحدود الوطنية.

شكل رقم (5) المنطقة الحرة ASB في تركيا

Source: https://turkishfz.com/asb-european-free-zone/

3-4 مناطق تجهيز الصادرات Export Processing Zones (EPZ):-

ظهرت مناطق تجهيز الصادرات (EPZ) في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات كأداة لتسريع التصنيع والتجارة الدولية، حيث عرفها البنك الدولي بأنها: **" منطقة صناعية مخصصة للتصدير ويُسمح فيها بتصدير واستيراد البضائع دون أي قيود. عادة ما تكون بمساحة مسيجة من 10 إلى 300 هكتار، تتمثل أهدافها الرئيسية في تسريع وتيرة التصنيع في الدولة وتعزيز حجم الصادرات من خلال خلق بيئة مواتية للمستثمرين لبدء مشاريع موجهة للتصدير، مع خلق فرص عمل، وجلب التكنولوجيا الجديدة وجذب الاستثمار الأجنبي. وتوفر للشركات بيئة تنظيمية ليبرالية"** [18].

شكل رقم (6) منطقة تجهيز الصادرات الكورية (KEPZ) تم تصميمها لزيادة صادرات البلاد وتحسينها.

Source:https://www.tbsnews.net/tags/korean-export-processing-zone-kepz

4-4 المناطق الصناعية أو المدن الصناعية (Industrial zones (IE:-

تم استخدام مفهوم المنطقة الصناعية من قبل الاقتصادي البريطاني (ألفريد مارشال)، تعرفها اليونيدو UNIDO [19] على أنها **" مساحات من الأراضي مخصصة ومُخطط لها غرض التنمية والتطوير الصناعي (مخصصة للإنتاج السلع الصناعية وخدمات الأعمال) تقع هذه المناطق بعيدًا عن المناطق السكنية الرئيسية في المدينة ولكنها قريبة من مرافق النقل مثل الطرق السريعة والمطارات والسكك الحديدية والموانئ، وتعمل على توفير أماكن لإقامة المصانع لأصحاب المشاريع لإنشاء صناعاتهم من أجل جذب الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية ".**

شكل رقم (7) منطقة صناعية في فيتنام

Source: https://www.vietnam-industrial-zone-vietnam.html/

5-4 مناطق المشاريع الحضرية (Urban Enterprise Zone (UEZ:-

تعرف مناطق المشاريع الحضرية بمناطق المؤسسة Enterprise Zones وتعرف بأنها **"منطقة جغرافية يتم فيها تنفيذ سياسات لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية، تم منحها إعفاءات ضريبية خاصة وحوافز للبنية التحتية ولوائح مخفضة لجذب الاستثمارات والشركات من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية الخاصة وخلق فرص العمل. تهدف مناطق المشاريع الحضرية إلى الإنعاش الاقتصادي للمناطق الحضرية أو الريفية المحرومة ".** ينتشر هذا النوع من المناطق في البلدان المتقدمة، (الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة).

شكل رقم (8) منطقة الأعمال في لندن

Source: https://lep.london/content_page/enterprise-zone

6-4 حديقة العلوم والتكنولوجيا (Science and Technology Park (STP:-

حديقة العلوم، وتُعرَّف باسم (مجمع الأبحاث أو مجمع التكنولوجيا أو مركز الابتكار)، هي **"منظمة يديرها متخصصون هدفهم الرئيسي هو تعزيز ثقافة الابتكار ونقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية بين الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير والشركات والأسواق، تساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية".** تعد Cambridge Science Park واحدة من أقدم حدائق العلوم والتكنولوجيا في المملكة المتحدة، تأسست في عام 1970.

شكل رقم (9) حديقة كامبريدج للعلوم

Source: https://www.cambridgesciencepark.co.uk

7-4 مناطق الابتكار Innovation Districts (ID):-

منـاطق الابتكـار هي "**منـاطق جغرافيـة حضــريـة وتعرف بمجمعات تكنولوجية مخصــصــة للابتكار (التخطيط الحضري، والإنتاج، والتعاون، والإبداع)، حيث تقوم مؤســســات البحث والتطوير القوية والشــركات والجهات الفاعلة الخاصــة الأخرى بتطوير استراتيجيات وحلول متكاملة لتطوير أنظمة إيكولوجيـة للابتكـار وتوفر العديـد من الأنشــطـة (الإســكـان والمكـاتب والمرافق التي تخدم الحي)، وهي مناطق تجذب رواد الأعمال والشركات الناشئة وحاضنات الأعمال**".

شكل رقم (10) منطقة الابتكار في برشلونة عام 2000
Source: https://www.rdworldonline -20-years-of-district-22barcelona

8-4 المنطقـة المتخصــصــــة Specialized Zone:-

تعرف بأنها "**مناطق متخصــصــة لترويج نشــاط معين غـالبًـا مـا تركز هـذه المنـاطق على تعزيز مـجـمـعـات الـعـلـوم وتـكـنـولـوجـيـا ومـنـاطـق البتروكيمـاويـات، ومواقع الخـدمـات اللوجســتـيـة عالية التقنية، والاقتصادات القائمة على المطارات والخدمات المتخصــصــة**"، مثل مدينة (**Dubai Internet City**)، والتـي تركز على تطـوير البرمجيات والخدمات القائمة على الإنترنت.

شكل رقم (11) مدينة دبي للإنترنت
Source: https://dubaiinternetcity.com

5- مقومات نجاح واستدامة المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) [5]: -

المقومات العمرانية (الموقع الجغرافي والبنية التحتية)	▪ يعد الموقع الجغرافي والبنية التحتية والتخطيط الجيد لهما هو المفتاح الرئيسي لنجاح أي منطقة اقتصادية خاصة، لذا يجب على الدولة توفير الموقع الاستراتيجي القريب من مراكز البنية التحتية (كطرق النقل الرئيسـية أو الموانئ البحرية أو المطارات ...الخ)، حيث تعد استراتيجية اختيار الموقع الملائم وتوفير البنية الأساسية من أهم العوامل في جذب المستثمرين والشركات للاستثمار في المناطق الاقتصادية، بالإضافة إلى قربها من مصادر الثروات الطبيعية.
المقومات التشريعية (الأطر والقوانين واللوائح)	▪ تتمثل المقومات التشريعية في (الأطر والقوانين واللوائح): يعد توافر الأطر والقوانين والتشريعات المرتبطة بالمناطق الاقتصادية الخاصة من أهم عوامل جذب المستثمرين والشركات الكبرى داخل المناطق الاقتصادية الخاصة بجميع أنماطها، مما يحد من الفساد الإداري ويعزز من العدالة والشفافية، بالإضافة إلى اعتماد المرونة في تطبيق القوانين والإجراءات الجمركية واللوائح في التعامل مع المستثمرين، والبعد عن التعقيدات الإدارية.

المقومات السياسية (الاستقرار السياسي والأمني)	▪ تتمثل المقومات السياسية في الاستقرار السياسي والأمني، حيث يعد إنشاء منطقة اقتصادية خاصة (SEZs) في بلد ما هو قرار سياسي، لذا يعد توافر المقومات السياسية عاملا ضروريا لنجاح المناطق الاقتصادية الخاصة بوصفه من أهم العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وجذب كبرى الشركات العالمية، مما يعزز من ثقة المستثمرين للدولة المضيفة.
المقومات الاقتصادية والمالية	▪ تتمثل المقومات الاقتصادية على مدى توفير بيئة اقتصاد كلي مستقر حيث يعد الاستقرار الاقتصادي محور أمن الدولة وعنصرا أساسيا في قوتها السياسية، مما يعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز تنافسية الدولة وتتمثل المقومات الاقتصادية للدولة في: ❖ الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) للمستثمرين. ❖ التسويق والترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة، والإنفاق الحكومي على البنية التحتية، والتحول الرقمي.
المقومات الإدارية والبشرية	▪ تتمثل المقومات الإدارية في تعزيز الحوكمة الرشيدة والتي يبني عليها كل شيء فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، تصبح احتمالات نجاح المنطقة الاقتصادية الخاصة أقل، ولذلك يعد إقامة بنية مؤسسية قوية بمشاركة جميع فئات المجتمع في إطار يتسم (بالعدالة، والشفافية، والمساءلة)، يعزز من نجاح المنطقة الاقتصادية الخاصة. ▪ تتمثل المقومات البشرية في: ضرورة توفير الدولة المضيفة للأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)، بالإضافة إلى توفير فرص عمل وتدريب للعمالة على يد خبراء أجانب.

يعود نجاح أو فشل أي منطقة اقتصادية خاصة (SEZ) إلى رؤية الدولة في توفير المقومات والمزايا التي تعزز من نجاحها وتتمثل في (الإطار القانوني والإداري والموقع الاستراتيجي، وتكامل استراتيجية المنطقة مع استراتيجية الدولة، واحتواء المنطقة على مزايا البنية الأساسية (كالطرق الرئيسية والموانئ والمطارات) بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي ومدى توفر الحوافز والضمانات والتسهيلات التجارية التي تقدمها الدولة للمنطقة)، لذا يجب على الدولة توفير مقومات تساهم في تعزيز نجاحها وتنافسيتها وهي كالآتي:

6- جهات قياس مؤشرات الحوكمة والتنافسية: -

6-1 جهات قياس مؤشرات الحوكمة: -

تلعب مؤشرات الحوكمة الرشيدة دورً مهمًا في تقييم واقع الدول في جميع القطاعات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والتنموية. حيث تعدّ مؤشرات الحوكمة إحدى المؤشرات المكونة للمناخ الاقتصادي والسياسي للدولة كونها محفزا للنمو الاقتصادي المستدام، حيث يعد الاقتصاد أحد أهم عوامل الجذب المستثمرين وتعتمد قدرة الدول على جذب الاستثمارات على عدد من العوامل من بينها الاستقرار (السياسي والأمني-الاقتصادي)، لذا يجب على الدول التي تريد استقطاب الاستثمارات الأجنبية أن تحقق مستوى متقدم من الحوكمة، حيث تعتبر مؤشرات الحوكمة أحد المراجع الرئيسة التي تستند إليها الدول والمؤسسات في تحديد أكثر الدول ملاءمة لتنفيذ أنشطتها في المجالات التنموية والاقتصادية [6].

- **هدف مؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة:** يهدف مؤشر الحوكمة عموماً إلى قياس مدى التزام الدول بتطبيقها لمعايير ومبادئ الحوكمة بكفاءة وفعالية ومدى استيفائها لتلك المبادئ من عدمه.

- **مؤشر الحوكمة الدولي Worldwide Governance Indicators (WGI)**

هي مؤشرات كمية تصدر عن البنك الدولي منذ عام 1996 لقياس مدى توفر مقومات الحوكمة في الدول ويتم إصدارها سنوياً، ويعد مؤشر الحوكمة الدولي (WGI) من أكثر المؤشرات مصداقية وشمولية ودّقة في قياس جودة الحوكمة مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة، والأكثر استخدامًا في (الدول والمؤسسات والأكاديميين والمنظمات الدولية). ويقارن حوالي 215 دولة.

- **مفهوم مؤشر الحوكمة العالمي هو:** "مؤشر مركّب يقيس 6 مؤشرات رئيسية ويهدف إلى تقييم ممارسة السلطة وتطبيق الحوكمة الرشيدة ورصد ومتابعة تطور أداء الحوكمة في القطاع الحكومي في الدولة".

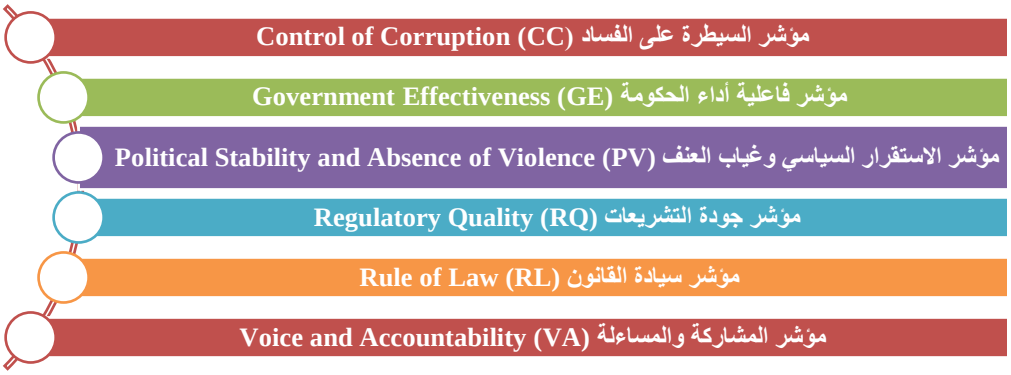

شكل رقم (12) المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة الدولي (WGI) الصادر عن البنك الدولي
Source: https://info.worldbank.org/governance/wgi .(بتصرف من الباحثة)

- **مؤشر سيادة القانون العالمي World Justice Project Rule of Law Index**

يقيّم مؤشر سيادة القانون مدى التزام الدول والأقاليم بسيادة القانون، ويتم إصداره سنوياً منذ عام 2008، ويعرف مؤشر سيادة القانون الحوكمة بأنها **" مجموعة من القوانين والمبادئ التي توفر: المساءلة والقوانين العادلة والشفافية والعدالة التي يمكن الوصول إليها"**، يساهم المؤشر في دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية جاذبة مما يسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة. يتكون مؤشر سيادة القانون من ثمانية مؤشرات رئيسية ومقسمة إلى 44 مؤشراً فرعياً.

شكل رقم (13) المؤشرات الرئيسية لمؤشر سيادة القانون العالمي
المصدر: مشروع العدالة العالمية (WJP) " تقرير مؤشر سيادة القانون 2021 " (بتصرف من الباحثة).

- **مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي Bertelsmann Transformation Index (BTI)**

مؤشر برتلسمان (BTI): هو مقياس لتقييم وتحليل (التحول السياسي - التحول الاقتصادي - مؤشر الحوكمة)، يتم نشر BTI منذ عام 2006 كل سنتين بواسطة مؤسسة Bertelsmann Stiftung، يرصد التقرير أهم البيانات المرتبطة بتعزيز الديموقراطية والتنمية الاقتصادية والإدارة السياسية وجودة الحوكمة لدى الدول.

- يقيّم مؤشر الحوكمة The Governance Index جودة الإدارة السياسية في عمليات التنمية والتحول، وتمثل الحوكمة الناجحة في BTI أن الحكومات تسعى لتحقيق أهدافها واستخدام مواردها بحكمة وفعالية. ويتكون مؤشر الحوكمة من خمسة مؤشرات رئيسية مقسمة إلى 20 مؤشر فرعي.

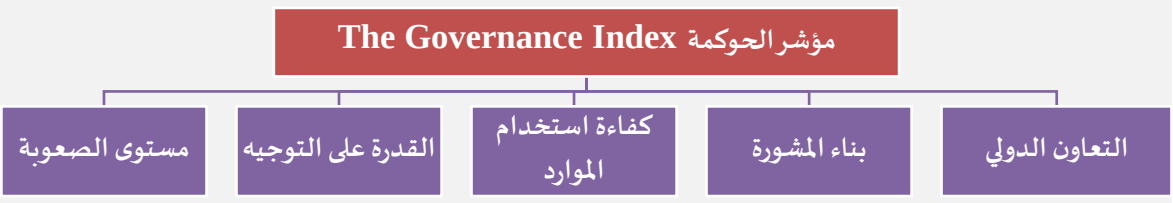

شكل رقم (14) مؤشرات الحوكمة من مؤسسة برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي
Source: https://bti-project.org/en/index/governance (بتصرف من الباحثة).

- **مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية Ibrahim Index of African Governance**

يصدر مؤشر إبراهيم للحكم الأفريقي (IIAG) منذ عام 2007، وهو مؤشر لقياس جودة الحوكمة في 54 دولة أفريقية. تُعرّف مؤسسة إبراهيم الحوكمة على أنها: " **مدى قدرة الحكومة على توفير السلع والخدمات العامة (الاقتصادية والاجتماعية السياسية والبيئية) التي يجب توفرها الحكومة للمجتمع المدني** ". وتتكون مؤشرات الحوكمة الرئيسية من: (الأمن وسيادة القانون، المشاركة وحقوق الإنسان، الفرص الاقتصادية المستدامة، التنمية البشرية)، وتشمل هذه المؤشرات من 16 فئة فرعية مقسمة إلى 79 مؤشرًا فرعياً [7].

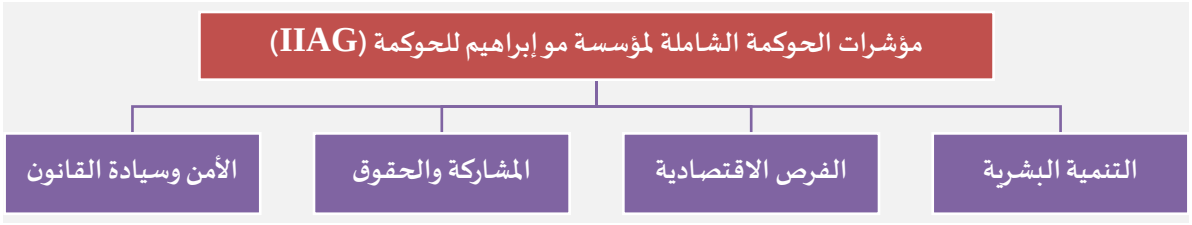

شكل رقم (15) مؤشرات الحوكمة الشاملة لمؤسسة مو إبراهيم للحوكمة (IIAG)
المصدر: تقرير الحوكمة في أفريقيا 2021 - Mo Ibrahim Foundation (بتصرف من الباحثة)

2-6 جهات قياس مؤشرات التنافسية: -

يهتم المستثمرون بدرجة كبيرة بترتيب الدول في مؤشرات التنافسية لأنها تعكس مدى قوة الاقتصاد ومدي قدرة الدول في توفير مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك يعكس الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. لذلك تسعى دول العالم إلى تحسين مستويات تنافسيتها الاقتصادية خاصة اليوم في عصر يتسم بالعولمة والتحول الرقمي، وهنا يأتي دور الحكومات بتوفير بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والقوانين والتشريعات الواضحة من خلال تطبيق منظومة الحوكمة الرشيدة، لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال ولتحقيق التنمية المستدامة، لذا تسعى الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى إصدار مؤشرات تقوم بقياس وتقييم وتتبع القدرة التنافسية لاقتصاديات العديد من الدول [8].

- **مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index GCI:**

هو مؤشر سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1979 لقياس ومقارنة عوامل تنافسية الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي في 141 دولة حول العالم ويرصد قدرة الدولة على الاستفادة من مصادرها المتاحة لتحقيق الازدهار الاقتصادي. حيث تعد الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستعزز من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الدول الأقل تنافسية.
وتصنف هذه الركائز ضمن أربع محاور تعبر عن المرحلة التنموية للاقتصاد وهي: (البيئة الممكنة، رأس المال البشري، الأسواق، والابتكار). ويتكون مؤشر التنافسية العالمية من 103 مؤشراً فرعياً تتوزع بين 12 ركيزة أساسية:

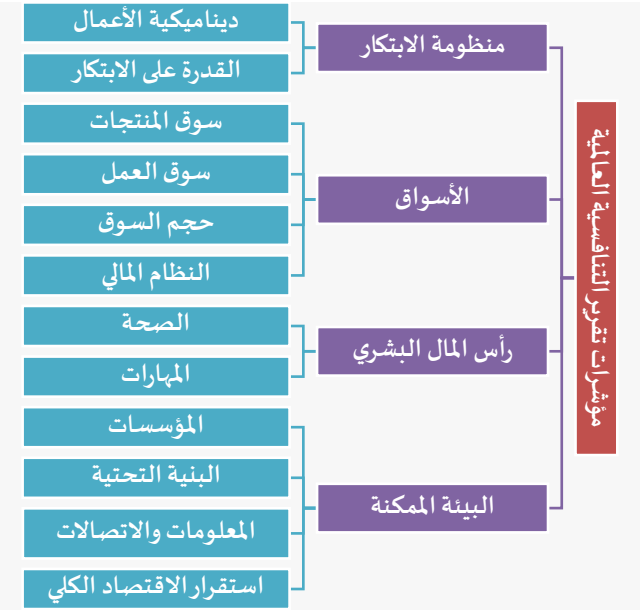

شكل رقم (16) المؤشرات الرئيسية مؤشر التنافسية العالمية GCI
المصدر: تقرير التنافسية العالمي GCI -2019 (بتصرف من الباحثة)

- **مؤشر التنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD:**

هو مؤشر سنوي يصدر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD في سويسرا، يحلل المؤشر «قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية للاقتصاد ويشمل على 64 اقتصادًا» وينقسم المؤشر إلى أربع مؤشرات رئيسية و20 محورًا فرعيًا، ويتم تقسيمها إلى 235 مؤشرًا فرعيا. يظهر الشكل التالي توزيع المحاور الرئيسية التي تتدرج منها المحاور الفرعية:

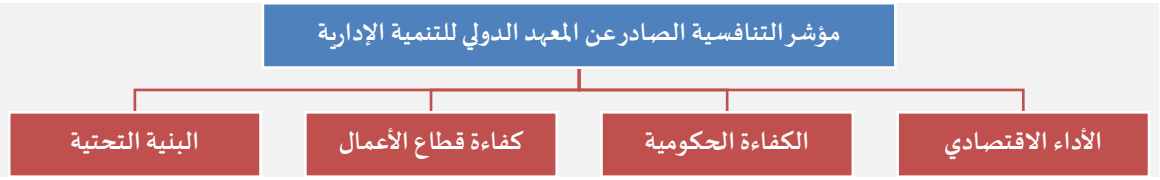

شكل رقم (17) المؤشرات الرئيسية التنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD
المصدر: تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية IMD - 2021 (بتصرف من الباحثة)

- **التنافسية المستدامة العالمي The Global Sustainable Competitiveness Index (GSCI):**

تم إصدار مؤشر التنافسية المستدامة العالمي (GSCI) منذ عام 2012 عن مؤسسة **SOLABILITY**، يقيس مؤشر **GSCI** القدرة التنافسية للبلدان من خلال 5 مؤشرات رئيسية مقسمة إلى 31 مؤشرًا فرعيا ويقيس 180 دولة، يعد مؤشر كفاءة الحوكمة Governance Efficiency Indicators: وهو مفتاح التطوير المستقبلي للدول والمنظمات والمؤسسات، ويوضح الشكل التالي المؤشرات الرئيسية للتنافسية المستدامة:

شكل رقم (18) المؤشرات الرئيسية التنافسية العالمي (GSCI) الصادر عن المنتدى الاقتصادي
المصدر: تقرير التنافسية العالمية (GSCI) - 2020 (بتصرف من الباحثة)

7- مؤشـــرات (الحوكمة والتنافســـية) المقترحة لتصـــنيف أنماط (أنواع) المناطق الاقتصـــادية الخاصة (SEZs): -

بالإشـــارة إلى الإطار النظري للمناطق الاقتصـــادية الخاصـــة وللحوكمة الرشـــيدة والتنافســـية والذي تم فيه اسـتعراض المفاهيم العامة وأنواع ومقومات نجاح المناطق الاقتصـادية الخاصـة بالإضـافة إلى عرض جهات قياس مؤشـرات الحوكمة والتنافسـية، تم اختيار مجموعة من مؤشـرات (الحوكمة والتنافسـية) والتي تسـاهم في تصـــنيف أنماط (أنواع) المناطق الاقتصـــادية الخاصـــة (SEZs) وتتمثل في: (مؤشـــرات الحوكمة العالمية (WGI) الصـادرة عن البنك الدولي – مؤشـر (الحوكمة) من برتلسمان للتحول الاقتصـادي والسياسي (BTI) – مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية (MIF) – مؤشر التنافسية العالمية (GCI) الصـادر عن المنتدى الاقتصـادي – مؤشـر (كفاءة الحوكمة) الصـادر عن التنافسـية المسـتدامة (GSCI))، ويوضـح الجدول التالي أهم المؤشـرات المقترحة بالإضافة إلى أسباب اختيار المؤشر:

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	ملاحظات (أسباب اختيار المؤشر)	جهة الإصدار
مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)	▪ المشاركة والمساءلة. ▪ الاستقرار السياسي وغياب العنف. ▪ فعالية أداء الحكومة. ▪ جودة التشريعات. ▪ سيادة القانون. ▪ السيطرة على الفساد.	➢ يعد مؤشر الحوكمة WGI من أبرز مؤشرات الحوكمة العالمية الصادة عن البنك الدولي، لاحتوائه على 6 مؤشرات رئيسية للحوكمة والتي تسعى العديد من دول العالم لتطبيقه في جميع مؤسساتها ويشمل على أكثر من (215) دولة منذ العام 1996. ➢ يعد أكثر المؤشرات دقة وشمولية ومصداقية في قياس جودة الحوكمة، وهو من أكثر المؤشرات استخداما من قبل الدول والخبراء. ➢ تسهم مؤشرات الحوكمة الفرعية في تحقيق تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث توفر: المساءلة والمشاركة والاستقرار السياسي والتي تعد من أهم المؤشرات الجاذبة للاستثمار، بالإضافة إلى مؤشرات القوانين العادلة وجودة التشريعات، والشفافية والعدالة.	البنك الدولي The World Bank
كفاءة استخدام الموارد Resource efficiency	▪ الاستخدام الفعال للأصول. ▪ تنسيق السياسات.	➢ يعد مؤشر (الحوكمة من برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي) الصادر عن مؤسسة Bertelsmann من أهم مؤشرات قياس الحوكمة العالمية. ➢ يشمل المؤشر على مجموعة من القوانين والأعراف والمبادئ والالتزام المجتمعي الذي يوفر ما يلي: الاستخدام الفعال للأصول وتنسيق السياسات، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع والتصالح. ➢ يسهم مؤشر الحوكمة في توفير الدعم والمصداقية والتعاون الإقليمي مما يعزز من تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة.	مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي Bertelsmann Transformation Index (BTI)
بناء المشورة Consensus-building	▪ إجماع على الأهداف. ▪ مشاركة المجتمع المدني. ▪ التصالح.		
التعاون الدولي International cooperation	▪ الاستخدام الفعال للدعم. ▪ المصداقية. ▪ التعاون الإقليمي.		
المساءلة والشفافية Accountability & Transparency	▪ الضوابط المؤسسية ▪ سهولة الوصول إلى المعلومات ▪ حرية الإعلام	➢ يُعد مؤشر إبراهيم للحوكمة في أفريقيا من المؤشرات الهامة في تقييم دور الدولة في الحوكمة، نظرًا لامتلاكه العديد من المؤشرات الفرعية التي تعزز من تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة. هي مؤسسة أفريقية تأسست في عام 2006. ➢ تسهم مؤشرات (MIF) في تعزيز ثقة المستثمر بالدولة المضيفة من خلال مؤشر سهولة الوصول إلى المعلومات بالإضافة إلى مؤشر بيئة العمل الذي يوفر بيئة استثمارية مرنة.	مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية Ibrahim Index of African Governance
بيئة العمل Business Environment	▪ التكامل الإقليمي ▪ بيئة التجارة ▪ لوائح الأعمال والمنافسة		

جدول رقم (1) مؤشرات (الحوكمة) المقترحة لتصنيف أنماط (أنواع) المناطق الاقتصادية الخاصة
المصدر: الباحثة

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	ملاحظات (أسباب اختيار المؤشر)	جهة الإصدار
الشيكات والأرصدة Checks and balances	▪ شفافية الموازنة. ▪ كفاءة الإطار القانوني في تحدي اللوائح. ▪ حرية الصحافة.	تعد مؤشرات المنتدى الاقتصادي من أهم مؤشرات التنافسية حيث تقيس حوالي 140 اقتصاد، وتعد ركيزة المؤسسات بمحور البيئة الاقتصادية من أهم المؤشرات المرتبطة كفاءة أداء الدولة. ➢ تسهم هذه المؤشرات في توفير بيئة محوكمة داعمة للاستثمار، حيث تعزز مؤشرات (أداء القطاع العام) من أداء المؤسسات ضمن إطار قانوني وتشريعي، مما يعزز من استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى فرص جذب الاستثمارات والمستثمرين وبالتالي تعزز من تنافسيتها على الخريطة الاقتصادية. ➢ قدرة الدولة على حماية مصالح وحقوق جميع المستثمرين بالمناطق الاقتصادية الخاصة.	**مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index GCI**
أداء القطاع العام Public-sector performance	▪ عبء التنظيم الحكومي. ▪ كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات. ▪ المشاركة الإلكترونية.		
حقوق الملكية Property rights	▪ حقوق الملكية. ▪ حماية الملكية الفكرية. ▪ جودة إدارة الأراضي.		
مؤشرات كفاءة الحوكمة Governance Efficiency Indicators	▪ سهولة ممارسة الأعمال. ▪ الواردات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ▪ الاستثمارات. ▪ جودة الخدمات العامة. ▪ جاهزية الدفاع السيبراني (الأمن السرياني).	تم إصدار مؤشر التنافسية المستدام منذ عام 2012 ويشمل على 5 مؤشرات رئيسية ومؤشر كفاءة الحوكمة هو مؤشر فرعي الصادرة من مؤسسة SolAbility: ➢ تعزز مؤشرات كفاءة الحوكمة من ضمان تحقيق الاستدامة في الخطط الاقتصادية، وحماية المجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال الالتزام والتسهيل والابتكار. ➢ توفر مؤشرات كفاءة الحوكمة بيئة عمل تتسم (بسهولة ممارسة الأعمال).	**التنافسية المستدامة العالمي The Global Sustainable Competitiveness Index**

جدول رقم (2) مؤشرات (التنافسية) المقترحة لتصنيف أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة

المصدر: الباحثة

8- النموذج المقترح لتصنيف أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) طبقا لمؤشرات الحوكمة والتنافسية: -

بعد أن تم توضيح أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة، وجهات قياس مؤشرات (الحوكمة والتنافسية)، يتم استخدام المؤشرات كوسيلة للمقارنة بين أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة وفقاً لبعض المؤشرات المقترحة، وبذلك فهو يعتبر أداة مفيدة لتحديد الأنماط المختلفة للمناطق الاقتصادية الخاصة [9]. وفيما يلي النموذج المقترح لتصنيف أنماط (أنواع) المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) طبقا لمؤشرات (الحوكمة والتنافسية)، حيث تم تحليل النموذج المقترح على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، لاستنتاج نسب مساهمة المؤشرات في تحديد نمط المنطقة الاقتصادية الخاصة.

- وتم إدخال الجدول التالي والموضح فيه قيم مؤشرات (الحوكمة والتنافسية) طبقا لتصنيف أنماط المناطق على برنامج التحليل الإحصائي SPSS وذلك باستخدام أداة الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics، ومن ثم استخدام جداول الاقتران المزدوج Crosstabs، للحصول على نسب تصنيفات المؤشرات طبقا لنمط المناطق الاقتصادية الخاصة، وتنقسم المؤشرات إلى الآتي:

مؤشر (قوي) Excellent | مؤشر (متوسط) Good | مؤشر (مقبول) Acceptable

المؤشرات الرئيسية Main Indicators	المؤشرات الفرعية Sub-indicators	الموانئ الحرة	المناطق الحرة	مناطق تجهيز الصادرات	المناطق والمدن الصناعية	مناطق المشاريع الحضرية	حدائق العلوم والتكنولوجيا	مناطق الابتكار	المناطق متخصصة
مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)	▪ المشاركة والمساءلة.	7	9	9	9	9	2	7	7
	▪ الاستقرار السياسي وغياب العنف.	9	9	9	9	9	9	9	9
	▪ فعالية أداء الحكومة.	9	9	9	7	9	7	7	7
	▪ جودة التشريعات.	9	9	9	9	9	9	9	9
	▪ سيادة القانون.	9	9	9	9	9	7	7	7
	▪ السيطرة على الفساد.	9	9	9	9	9	9	9	9
كفاءة استخدام الموارد	▪ الاستخدام الفعال للأصول.	9	9	9	9	9	9	2	2
	▪ تنسيق السياسات.	9	9	9	7	7	2	7	7
بناء المشورة	▪ إجماع على الأهداف.	9	9	9	9	9	7	2	2
	▪ مشاركة المجتمع المدني.	7	9	9	7	9	7	7	7
	▪ التصالح.	7	9	9	7	7	2	2	2
التعاون الدولي	▪ الاستخدام الفعال للدعم.	9	9	9	9	9	2	2	2
	▪ المصداقية.	7	9	9	9	2	9	9	9
	▪ التعاون الإقليمي.	9	9	9	9	7	9	7	7
المساءلة والشفافية	▪ سهولة الوصول إلى المعلومات.	9	9	9	9	9	9	9	9
	▪ حرية الإعلام.	9	9	9	9	7	7	7	7
بيئة العمل	▪ لوائح الأعمال والمنافسة.	7	9	9	9	2	2	7	7
الشيكات والأرصدة	▪ شفافية الموازنة.	9	9	9	9	2	2	7	7
	▪ كفاءة الإطار القانوني في تحدي اللوائح.	9	9	9	9	7	2	2	2
أداء القطاع العام	▪ كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات.	7	9	9	9	2	2	2	2
	▪ المشاركة الإلكترونية.	9	9	9	9	7	2	2	2
حقوق الملكية	▪ حقوق الملكية.	9	9	9	9	9	9	9	9
	▪ حماية الملكية الفكرية.	2	2	2	2	2	9	9	9
	▪ جودة إدارة الأراضي.	9	9	9	9	9	2	2	2
مؤشرات كفاءة الحوكمة Governance Efficiency Indicators	▪ سهولة ممارسة الأعمال.	9	9	9	9	7	9	9	9
	▪ الواردات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).	9	9	9	7	2	2	2	2
	▪ الاستثمارات.	9	9	9	9	2	2	2	2
	▪ جودة الخدمات العامة.	7	9	9	7	9	2	2	2
	▪ الدفاع السيبراني (الأمن السرياني).	7	7	7	7	2	9	9	9

مؤشر قوي (9) | مؤشر متوسط (7) | مؤشر ضعيف (2)

مؤشر الحوكمة العالمي | مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي | مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية | مؤشر التنافسية العالمية | مؤشر التنافسية المستدامة العالمي

جدول رقم (٥) النموذج المقترح لتصنيف انماط المناطق الاقتصادية الخاصة وفقاً لمؤشرات الحوكمة والتنافسية
المصدر: الباحثة

أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة	مؤشر (مقبول) Acceptable	مؤشر (متوسط) Good	مؤشر (قوي) Excellent

الموانئ الحرة	%3.4	%27.6	**%69.0**
المناطق الحرة	%3.4	%3.4	**%93.1**
مناطق تجهيز الصادرات	%3.4	%3.4	**%93.1**
المناطق والمدن الصناعية	%3.4	%24.1	**%72.4**
مناطق المشاريع الحضرية	%27.6	**%48.3**	**%42.1**
حدائق العلوم والتكنولوجيا	**%44.8**	%17.2	%37.9
مناطق الابتكار	**%40.0**	%31.0	%31.0
المناطق المتخصصة	%31.0	**%40.0**	%31.0

جدول رقم (4) يوضح إجمالي نسب المؤشرات في تصنيف أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة باستخدام جداول الاقتران المزدوج Crosstabs

المصدر: الباحثة، طبقا للتحليل الإحصائي SPSS وذلك باستخدام أداة الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

يوضح الجدول السابق إجمالي نسب مساهمة مؤشرات (الحوكمة والتنافسية) في تصنيف أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة طبقا للتحليل الإحصائي SPSS وذلك باستخدام أداة الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics من خلال تحليل جداول الاقتران المزدوج Crosstabs، حيث يتم تقسيم المؤشرات إلى 3 مقاييس رئيسية:

1- مؤشرات قوية (Excellent):

- تساهم المؤشرات القوية بنسبة (93%) في تصنيف المناطق الحرة ومناطق تجهيز الصادرات، وبنسبة (72.4%) في المناطق والمدن الصناعية، وبنسبة (69%) في تصنيف الموانئ الحرة.
- تعد مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي (WGI)، من أهم المؤشرات التي تساهم في تحديد نمط المناطق الاقتصادية الخاصة مقارنة بباقي المؤشرات، لذا يعتبر مؤشر الحوكمة العالمي WGI من أهم وأدق المؤشرات العالمية والتي تسعى العديد من دول العالم إلى تطبيقه داخل مؤسساتها.

2- مؤشرات متوسطة (Good):

- تساهم المؤشرات المتوسطة بنسبة (48%) في تصنيف مناطق المشاريع الحضرية، وبنسبة (40%) في تصنيف المناطق المتخصصة.

3- مؤشرات مقبولة (ضعيفة) Acceptable:

- تساهم المؤشرات الضعيفة بنسبة (44.8%) في تصنيف حدائق العلوم والتكنولوجيا، وبنسبة (40%) في تصنيف مناطق الابتكار.

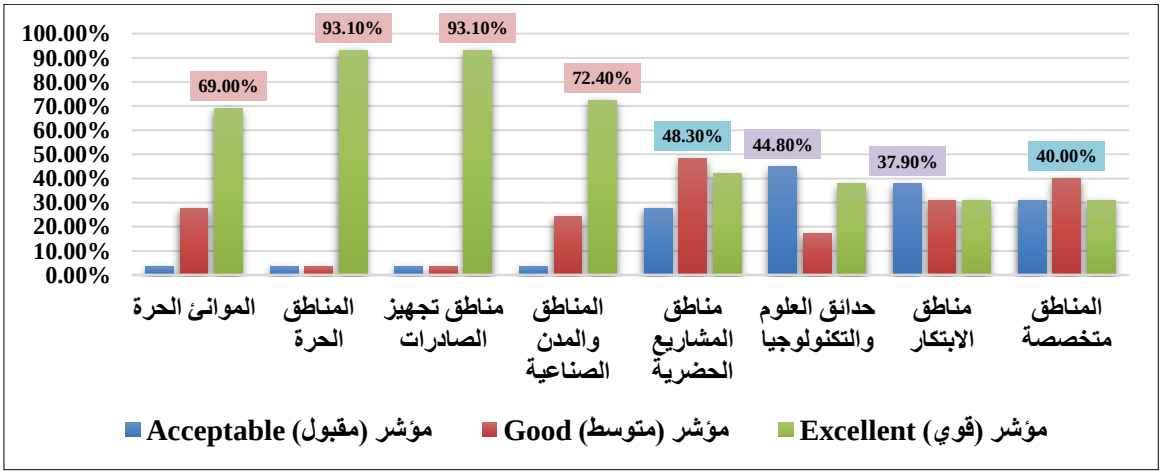

شكل رقم (19) يوضح أعلى نسب المؤشرات وتأثيرها على تصنيف أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة
المصدر: الباحثة

9- النتائج والتوصيات: -

9-1 النتائج:

من خلال الدراسة النظرية وتحليل المؤشرات العالمية (للحوكمة والتنافسية) يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

- تم التوصل لمفهوم عام يشمل جميع أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة بأنها: (**مناطق محددة جغرافيا محددة المعالم تكون قوانينها الاقتصادية أكثر تحررا more liberal تعمل في إطار من الحرية الاقتصادية من بقية أجزاء الدولة، وهي مناطق تقام على المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية للدولة وخالية من الأعباء والرسوم الجمركية والتعريفات الضريبية ويختلف نشاطها طبقا لنمط المنطقة الاقتصادية الخاصة).**
- أهمية الالتزام بتطبيق مؤشرات الحوكمة والتنافسية في المناطق الاقتصادية الخاصة للمساهمة في جذب المستثمرين للاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)، مما يؤدي إلى: نتائج أفضل وثقة أكبر، وحماية حقوق المستثمرين وحماية مصالحهم حيث تساهم الحوكمة في شعور المستثمر بالأمان.
- يرتبط نجاح أو فشل المناطق الاقتصادية الخاصة على قدرة الدولة في إمكانية توفير مقومات تعزز من نجاحها مثل (الموقع الجغرافي القرب من "الموانئ البحرية والمطارات والطرق الرئيسية" والاستقرار السياسي والاقتصادي، والمقومات الإدارية والبشرية، والبنية التحتية).
- تم التوصل لنموذج مقترح يساهم في تحديد أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة طبقا لمؤشرات الحوكمة والتنافسية الصادرة عن الجهات العالمية.
- تم تحليل النموذج المقترح باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وتم التوصل إلى إجمالي نسب مساهمة (مؤشرات الحوكمة والتنافسية) في تحديد أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة:
  - تساهم المؤشرات القوية بنسبة (93%) في تصنيف المناطق الحرة ومناطق تجهيز الصادرات، وبنسبة (72.4%) في المناطق والمدن الصناعية، وبنسبة (69%) في تصنيف الموانئ الحرة. وتساهم المؤشرات المتوسطة بنسبة (48%) في تصنيف مناطق المشاريع الحضرية، وبنسبة (40%) في المناطق متخصصة. وتساهم المؤشرات الضعيفة بنسبة (44.8%) في تصنيف حدائق العلوم والتكنولوجيا، وبنسبة (40%) في مناطق الابتكار.
  - تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة العالمية WGI الصادرة عن البنك الدولي، من أهم وأدق المؤشرات التي ساهمت في تصنيف أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة. ويعد مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي، ومؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية، من المؤشرات والجهات المتوسطة والتي تساهم في تحديد نمط المنطقة الاقتصادية الخاصة. أما مؤشرات التنافسية المستدامة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي من المؤشرات الضعيفة في تحديد تم المنطقة الاقتصادية الخاصة.

9-2 التوصيات:

- إدراج فكر الحوكمة الرشيدة ومبادئها (كسيادة القانون والاستقرار السياسي والاقتصادي والمشاركة والمحاسبة والمساءلة) في المناطق الاقتصادية الخاصة لتعزيز تنافسية الاقتصاد، حيث تعد المناطق الاقتصادية الخاصة أحد أدوات الاقتصاد التنافسي عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- زيادة اهتمام الدول بتصنيف المناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك طبقا لمؤشرات (الحوكمة والتنافسية) والتي تساهم في تصنيف أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة، مما تعزز من جذب المستثمرين.
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية والتي تطبق مؤشرات الحوكمة والتنافسية داخل الدولة ومؤسساتها، مثل تجربة دولة الإمارات والسعودية وسنغافورا، حيث تمتلك هذه الدول مكانه بارزة في مؤشرات الحوكمة الرشيدة.
- توفير بيئة جاذبة للاستثمارات: يعد أحد الأهداف الرئيسية لتعزيز تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة توفير بيئة أعمال جذابة (البنية التحتية، الموقع الجغرافي، القوانين والتشريعات، الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية...الخ)، وذلك لتعزيز سهولة ممارسة الأعمال.

10- المراجع: -

1. إسلام حسن نمر، " **تسوية المنازعات التجارية في المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة"**، مؤسسة دار المعارف بالإسكندرية، مصر، تاريخ النشر: يناير:2020.
2. الكايد، زهير عبد الكريم، **"الحكمانية Governance: قضـايا وتطبيقات"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص:8، 2003.
3. محمد عدنان وديع، **"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية"**، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، 2001.
4. مدحت محمد أبو النصـر، **"الحوكمة الرشـيدة " فن إدارة المؤسـسـات عالية الجودة"**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2015.
5. ناو أي تاو، **"المناطق الاقتصـادية الخاصـة في الصـين"**، دار صـفصـافة للنشـر والتوزيع، ترجمة: آية محمد الغازي، 2020.
6. بسـام بن عبد الله البسـام، **"الحوكمة في القطاع العام"** الإدارة والأعمال، معهد الإدارة العامة: المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2016، ص:77.
7. بوحنية قوى، **"حوكمة التنمية المسـتدامة في النظرية والتطبيق "دراسـة لبعض النماذج والمؤشـرات"**، دار الكتاب الحديث، 2018.
8. أحمد فتحي قاسـم، **"القدرة التنافسـية للأعمال والازدهار الاقتصـادي المسـتدام في البلدان العربية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد أبحاث في قطر، 2022.
9. د. بلقاسـم العباس، **"دراسـة المؤشـرات المركبة لقياس تنافسـية الدول"**، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، 2008.
10. Farole, T. (2017). S**pecial Economic Zones Performance, policy and practice- with a focus on Sub-Saharan Africa**. International Trade Department, World Bank.
11. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): **World Investment Report 2019: Special Economic Zones**, p: 128, 2019.
12. The World Bank. (2008). **Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone**. Report of Facility for Investment Climate Advisory Services, The Multi – Donor Service Managed by the International Finance Corporation. World Bank Publications: Washington, D.C. No. 45869.
13. UNIDO (2015). **Economic Zones in the ASEAN: Industrial Parks, Special Economic Zones, Eco-Industrial Parks, Innovation Districts as Strategies for Industrial Competitiveness**. (United Nations Industrial Development Organization). Vietnam.
14. Aggarwal, A. (2019). **Special Economic Zones and Economic Transformation: Towards a Development Approach**. Journal of Transnational Corporations Investment and Development, United Nations, 26 (2). PP. 27-47.
15. G. Shabbir Cheema, James Gustave Speth, **Governance for sustainable human development**, A UNDP policy document - Executive Summary, New York, January 1997, p:05
16. Thomas Farole. (2011), **Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, and Future Directions (Directions in Development)**, World Bank Publications.book:2011.
17. ADB. (2018). **Strategic Framework for Special Economic Zones and Industrial Zones in Kazakhstan**. Mandaluyong City, Philippines: Asian Development Bank.
18. Zeng, Douglas Zhihua. (2016). **Special Economic Zones: Lessons from the Global Experience**. Private Enterprise Development in Low Income Countries, Synthesis Paper Series, No. 1.
19. UNIDO. (2019). **Industrial Parks for Inclusive and Sustainable Industrial Development**. United Nations Industrial Development Organization. Lima, Peru.